TD

الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
LIMITED

TD/B/RBP/L.58/Add.2
26 November 1992
ARABIC
Original : ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية
فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني
بالممارسات التجارية التقييدية
الدورة الحادية عشرة
جنيف ، ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢
البند ٨ من جدول الاعمال

مشروع تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية التقييدية عن دورته الحادية عشرة

المعقودة في قصر الامم ، جنيف ،
في الفترة من ٢٣ الى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢

المقرر: السيد بونالد بارتريدج (كندا)

إضافة

GE.92-53023 ٣٦٠٢ح (A)

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
الأول -	استعراض إعمال مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقا متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية والخبرة الناجمة عن تطبيقها وتنفيذها (البند ٣ من جدول الأعمال) الأنشطة المتصلة بأحكام محددة في المجموعة (البند ٤ من جدول الأعمال) برنامج العمل المتعلق بالممارسات التجارية التقييدية (البند ٥ من جدول الأعمال)	٤٧ - ٥٥	١
الثاني-	المسائل التنظيمية	٥٦ - ٦٠	٥

الفصل الاول (تابع)

استعراض إعمال مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقا متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية والخبرة الناجمة عن تطبيقها وتنفيذها

(البند ٣ من جدول الاعمال)

الانشطة المتصلة بأحكام محددة في المجموعة:

(أ) الدراسات المتعلقة بالممارسات التجارية التقييدية المتصلة بأحكام مجموعة المبادئ والقواعد ؛

(ب) المعلومات والمشاورات المتعلقة بالممارسات التجارية التقييدية ؛

(ج) القانون النموذجي أو القوانين النموذجية لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية والدليل المتعلق بتشريعات الممارسات التجارية التقييدية ؛

(د) برامج المساعدة التقنية والبرامج الاستشارية والتدريبية المتعلقة بالممارسات التجارية التقييدية

(البند ٤ من جدول الاعمال)

برنامج العمل المتعلق بالممارسات التجارية التقييدية

(البند ٥ من جدول الاعمال)

٤٧ - وصفت ممثلة بولندا أحكام القانون البولندي لمكافحة الاحتكار لعام ١٩٩٠ (المعدل في عام ١٩٩١) وتنفيذه وأسلوب ادارة الهيئة المعنية بمكافحة الاحتكار . وتمشيا مع الدستور ، يستهدف القانون ازالة الحواجز التي تعترض المنافسة وإرساء عادات تجارية جديدة في إطار سياسات التثبيت وإلغاء الاحتكار والخصخصة . وقد كان تنفيذ القانون أمرا صعبا بسبب التركة المتخلفة عن اقتصاد التخطيط المركزي . وأكدت الاخذ بقواعد المنطق الصارم في التحليل الاقتصادي . وقالت إن الهيئة اتخذت أكثر من ٣٨٠ قرارا ضد الممارسات التجارية التقييدية تتعلق أساسا بالمراكز المهيمنة والكارتلات وتقسيم السوق . وقد ووجهت مشاكل خاصة في مجال الاحتكارات الطبيعية . ولم تأخذ الهيئة بالرقابة السعرية اقتناعا منها بأن أسلوب التعرض لمنافسة الواردات أجدى في الواقع . إلا أنها سلكت نهجا متوازنا إزاء الواردات لتجنب افلاس الشركات .

٤٨ - وقالت إن الهيئة تلقت ٣٠٠ ١ إخطار بشأن تحويل وإنشاء شركات جديدة وأنها أصدرت حتى الآن ٦٠ موافقة مشروطة و٦٠ قرارا بعدم الموافقة . وقد شطبت مائة شركة من قائمة الحكومة المتعلقة بالخصخصة الواسعة وذلك من أجل تجنب ظهور احتكارات خاصة ، وأعطيت الأولوية لاعادة هيكلة الشركات في سبيل تعزيز المنافسة والكفاءة . وانصب اهتمام الهيئة أساسا على إنشاء أسواق تنافسية عملا على التصدي لأسباب الممارسات التجارية التقييدية لا لآثارها . وأتاحت دراسات الاقتصاد الجزئي التي أجرتها الهيئة مدخلات لإعداد سياسة الاقتصاد الكلي ، وحبذت الهيئة الدعوة الى المنافسة لدى إعداد التشريعات الجديدة .

٤٩ - وقالت إن الهيئة قد واجهت مع ذلك نوعا من المعارضة إذ رئي أن الشركات الكبرى أكثر قدرة على المنافسة وأن الأنظمة الحمائية قائمة في الأسواق الأجنبية وسارية بوجه خاص على المنتجات الزراعية . وقد أطلعت الهيئة أيضا على الممارسات التجارية التقييدية التي يفرضها المستثمرون الأجانب ، وترى فيها مثالا سيئا تتعذر فيه المساومة . وتقدر الهيئة إلى حد كبير الاتصالات التي أجرتها مع ألمانيا والولايات المتحدة والجماعة الاقتصادية الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومع تشيكوسلوفاكيا وهنغاريا وتعاون الجميع معها . وأعربت ممثلة بولندا عن ارتياحها للتعاون المتعدد الأطراف القائم في اطار فريق الخبراء الحكومي الدولي ، ورجت من الأونكتاد أن ينظم مشاريع أو دراسات تتناول قضايا المنافسة التي تواجهها بالتحديد البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية نحو اقتصاد السوق وكذلك قضايا المنافسة ذات الصلة بالاستثمارات الأجنبية في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية .

٥٠ - وقال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية إنه يأمل أن تشارك جميع الوفود في المشاورات المتعددة الأطراف خلال الدورة الحالية وأن تسهم فيها . كما أعرب عن أمله في أن يوفر الفريق الحكومي الدولي محفلا جذابا لتبادل وجهات النظر بشأن مسائل المنافسة الموضوعية بروح من الانفتاح .

٥١ - وقال ممثل ألمانيا ان الصعوبة في وضع وتأمين اطار للنشاط التجاري والمنافسة أمر شائع ليس فقط في بلدان أوروبا الشرقية والبلدان النامية وإنما بلد متقدم مثل بلده أيضا في الوقت الحاضر . وقال إن التحدي هنا ناجم عن تحرك بلده في اتجاه الوحدة الاقتصادية على اثر انتقال الجمهورية الديمقراطية الألمانية السابقة الى اقتصاد السوق ، مما تطلب اتخاذ تدابير لتوجيه النظام الاقتصادي والهياكل السوقية نحو المنافسة والملكية الخاصة بأسرع ما يمكن بحيث يتسنى ازالة آثار الاقتصاد الموجّه السابق دون ابطاء .

٥٢ - وأشار الى أن عملية التكيف اللازمة قد هددت ما لا يقل عن ٩٠ في المائة من مجموع فرص العمل في المقاطعات الاتحادية الجديدة . ونتيجة لذلك فقد فرضت ضغوط على الحكومة لتبطئة العملية عن طريق منح اعانات للابقاء في أقل التقدير على بعض الهياكل الصناعية القديمة غير القادرة على المنافسة ، وعن طريق زيادة المدفوعات للأطراف المتضررة تخفيفا لحدة المشاكل الاجتماعية . وعلى الرغم من التضاد بين المنافسة والسياسة الاجتماعية فان بلده سوف يمضي قدما في طريق خصخصة الشركات الحكومية والمرافق العامة . هذا وقد باعت الوكالة الحكومية المكلفة بالخصخصة (Treuhandanstalt) حتى الآن ٠٠٠ ٩ شركة من شركات الجمهورية الديمقراطية الالمانية السابقة التي يبلغ مجموعها قرابة ٠٠٠ ١٢ شركة ، وهذا انجاز لا يستهان به . وأضاف أن بلده سيظل يشجع هياكل الشركات القادرة على المنافسة ، ويمنع تركز القوة السوقية المانعة للمنافسة ، ويحسّن الظروف لدخول الأسواق بازالة الضوابط وسائر الحواجز الحائلة دون ذلك . وقال ان الثقة الدولية تساعد أيضا في عملية النهضة الاقتصادية . وحتى نهاية تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ كان قد بيع زهاء ٥٠٠ شركة ألمانية لمستثمرين أجانب . والمعتقد أن ما حدث من انفاق لزهاء ١٥ مليار مارك ألماني على الاستثمار قد حفظ قرابة ٠٠٠ ١٥٠ فرصة عمل . غير أن الأمر ما زال يحتاج الى جهد كبير لتحقيق الهدف النهائي وهو تعادل الظروف المعيشية في كافة أنحاء ألمانيا .

٥٣ - وفيما يتعلق بتدابير الانفاذ التي اتخذها بلده لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية ، أشار الى التقرير الخطي المقدم الى الأمانة والصادر في الوثيقة TD/B/RBP/89 .

٥٤ - وقال ممثل الاتحاد الروسي إنه كان من المتوقع أن يشارك نائب رئيس لجنة مكافحة الاحتكار في روسيا في الدورة الحادية عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي ولكنه تعذر عليه الحضور في آخر لحظة . وأشار الى أن الفريق الحكومي الدولي كان قد أُخبر في دورته العاشرة بالأساس التشريعي الذي اعتمد في بلده وبإنشاء اللجنة المناسبة لمكافحة الاحتكار . وقال إن تغيرات هامة قد حصلت منذ ذلك الحين ترتبت عليها آثار هامة في مجال المنافسة . فلقد اعتمدت الحكومة اصلاحات في مجالات عديدة مثل قابلية العملة الوطنية للتحويل ، واصلاح النظام المصرفي ، وتعديل المبادىء الضريبية ، وتعديل قواعد الاستثمار - ولجميع هذه الاصلاحات أهميتها في الانتقال الى الاقتصاد السوقي وتأثيرها القوي على المنافسة .

٥٥ - وأضاف قائلا إنه يجب النظر الى عملية ازالة الاحتكار في سياق المشاكل الاقتصادية والاجتماعية عموما . فهياكل التجارة والصناعة في وضع لا يتيح لها القدرة على المنافسة فورا . وربما تكون ٥٠ في المائة من هذه الهياكل غير قادرة على

المنافسة فتفلس اذا تعرضت فجأة للمنافسة . وقد يفضي ذلك الى تعطيل الملايين عن العمل . وعلى الرغم من هذه الصعوبات الهائلة فما تزال عملية الانتقال الى الاقتصاد السوقي مستمرة . وتحرص الحكومة على الاستفادة من خبرة بلدان أوروبا الشرقية الأخرى في عملية الانتقال الى الاقتصاد السوقي ، وكذلك من خبرة بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة ، وهي تأمل أن يساعد الأونكتاد في تبادل الخبرات في ذلك المجال . وبعد أن امتدح أمانة الأونكتاد على الوثائق التي قدمتها في الدورة الحالية أعرب عن تأييده الكامل لاقتراح ممثل بولندا الرامي الى قيام الأمانة باجراء دراسة حول دور المنافسة في البلدان التي هي في طور الانتقال الى الاقتصاد السوقي .

الفصل الثاني
المسائل التنظيمية

ألف - افتتاح الدورة

٥٦ - افتتح الدورة الحادية عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية التقييدية في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ السيد أ. ت. هاند (الولايات المتحدة)، نائب الرئيس في الدورة العاشرة، لتغيب السيد ت. أ. اوغادا (كينيا) رئيس فريق الخبراء في دورته العاشرة.

باء - انتخاب أعضاء المكتب
(البند ١ من جدول الأعمال)

٥٧ - انتخب فريق الخبراء الحكومي الدولي في الجلسة العامة الأولى لدورته الحادية عشرة المعقودة في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ أعضاء المكتب التالية أسماؤهم:

الرئيس:	السيد غونزالو سانتوس	(الفلبين)
نواب الرئيس:	السيد كالسون مبيغابولاوي	(زمبابوي)
	السيد ب. ل. سانجيف ريدي	(الهند)
	السيد روبيرتو فيلامبروزا	(الأرجنتين)
	السيد هنري امدن	(المملكة المتحدة)
	السيد فرانتيسيك بير	(تشيكوسلوفاكيا)
المقرر:	السيد دونالد بارتريدج	(كندا)

جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
(البند ٢ من جدول الأعمال)

٥٨ - أقر الفريق الحكومي الدولي في جلسته العامة الأولى أيضا جدول أعماله المؤقت (TD/B/RBP/86)، على النحو التالي:

١ - انتخاب أعضاء المكتب

٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣ - استعراض إعمال مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقا متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية والخبرة الناجمة عن تطبيقها وتنفيذها

٤ - الانشطة المتصلة بأحكام محددة في المجموعة:

(أ) الدراسات المتعلقة بالممارسات التجارية التقييدية المتصلة بأحكام مجموعة المبادئ والقواعد ؛

(ب) المعلومات والمشاورات المتعلقة بالممارسات التجارية التقييدية ؛

(ج) القانون النموذجي أو القوانين النموذجية لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية والدليل المتعلق بتشريعات الممارسات التجارية التقييدية ؛

(د) برامج المساعدة التقنية والبرامج الاستشارية والتدريبية المتعلقة بالممارسات التجارية التقييدية .

٥ - برنامج العمل المتعلق بالممارسات التجارية التقييدية

٦ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي

٧ - مسائل أخرى

٨ - اعتماد تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي .

دال - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي
(البند ٦ من جدول الأعمال)

٥٩ - وافق فريق الخبراء الحكومي الدولي في جلسته (الختامية) ... المعقودة في ... تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ على مشروع جدول الأعمال المؤقت لدورته الثانية عشرة (TD/B/RBP/L.59) .

هاء - العضوية والحضور
[يستكمل فيما بعد]

واو - اعتماد تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي
(البند ٨ من جدول الأعمال)

٦٠ - اعتمد فريق الخبراء الحكومي الدولي في جلسته (الختامية) ... المعقودة في ... تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ مشروع تقريره (TD/B/RBP/L.58 and Add.1-3) بعد إجراء بعض التعديلات ، وصرح للمقرر بأن يستكمل التقرير على نحو يعكس المداولات التي جرت في الجلسة الختامية .

- - - - -